الأمم المتحدة
S/2022/745
مجلس الأمن
Distr.: General
10 October 2022
Arabic
Original: English

الأطفال والنزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدَّم عملا بقرار مجلس الأمن 1612 (2005) والقرارات اللاحقة لـه، وهو التقرير الثامن للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويغطي التقرير الفترة الممتدة من 1 نيسان/أبريل 2020 إلى 31 آذار/مارس 2022 وتركز المعلومات الواردة فيه على الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال وعلى الجهات التي ارتكبتها وعلى الظروف التي حدثت فيها.

ويعرض التقرير اتجاهات وأنماط الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال من جانب جميع أطراف النزاع، ويقدم تفاصيل عن التقدم المحرز في التصدي لتلك الانتهاكات، بسبل منها تنفيذ خطط العمل وغيرها من الالتزامات المتعلقة بحماية الطفل.

وترد في خاتمة التقرير مجموعة من التوصيات ترمي إلى إنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنع وقوعها وتحسين حماية الأطفال.

101122 071122 22-22994 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - يغطي هذا التقرير، المقدم عملا بقرار مجلس الأمن 1612 (2005) والقرارات اللاحقة له، الفترة من 1 نيسان/أبريل 2020 إلى 31 آذار/مارس 2022. وهو التقرير الثامن للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي يُقدم إلى مجلس الأمن وفريقه العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. ويسلط التقرير الضوء على اتجاهات وأنماط الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال من قبل أطراف النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويقدم تفاصيل عن التقدم المحرز في إنهاء هذه الانتهاكات ومنع وقوعها منذ صدور التقرير السابق (S/2020/1030) واعتماد الفريق العامل استنتاجاته بشأن حالة الأطفال والنزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/AC.51/2020/10). كما يتضمن معلومات عن التقدم المحرز والتحديات المواجهة في الحوار مع أطراف النزاع. وحيثما أمكن، حُددت الأطراف المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة. وفي المرفق الأول لأحدث تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (A/76/871-S/2022/493)، ظلت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مدرجة بسبب العنف الجنسي ضد الأطفال في قائمة الأطراف التي اتخذت تدابير لتحسين حماية الأطفال، في حين ظلت 12 جماعة مسلحة مدرجة لارتكابها انتهاكا واحدا أو أكثر في قائمة الأطراف التي لم تتخذ تلك التدابير.

2 - وقد تحقَّقَت من المعلومات الواردة في هذا التقرير، من خلال آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة، فرقةُ العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تشترك في رئاستها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). وفي بعض الأحيان، أعاقت القيود الأمنية وأنشطة الجماعات المسلحة و "حالة الحصار" في مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري والعمليات العسكرية الجارية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد الجماعات المسلحة قدرة فرقة العمل القطرية على التحقق من المعلومات المتعلقة بالانتهاكات. كما شكلت تهديدات الصحة العامة مثل تفشي الإيبولا في كيفو الشمالية والتدابير المتصلة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) خلال الفترة المشمولة بالتقرير تحديات خطيرة فيما يتعلق بالوصول إلى المواقع والتحقق من الحوادث. وبالتالي، فإن المعلومات الواردة في هذا التقرير لا تعكس النطاق الكامل للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في البلد، ويرجح أن يكون العدد الفعلي لهذه الانتهاكات أعلى من ذلك. وعندما يتعلق الأمر بحوادث كانت قد ارتُكبت في وقت سابق ولكن التحقق منها لم يتم إلا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن هذه المعلومات توصف بأنها تتعلق بحادث جرى التحقق منه في تاريخ لاحق.

ثانيا - لمحة عامة عن الحالة السياسية والأمنية

3 - اتسمت الفترة قيد الاستعراض إلى حد كبير بتفشي جائحة كوفيد-19 وجهود الحكومة للتصدي لها، وهو سياق أعاق تنفيذ الأنشطة الرئيسية للأمم المتحدة في البلد. وفي أعقاب إعلان الرئيس، فيليكس أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو، حالة الطوارئ الصحية العامة في البلد في 24 آذار/مارس 2020، تم توثيق العديد من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها القوات الحكومية في سياق تدابير التصدي لكوفيد-19. وخلال معظم الفترة المشمولة بالتقرير، أعاقت التدابير الأمنية والقيود المفروضة على السفر في إطار التدابير الرامية إلى احتواء الجائحة توثيق الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال وكذلك الانتهاكات المتصلة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع. كما تأخرت إعادة الأطفال الأجانب الذين كانوا مرتبطين سابقا بجماعات مسلحة إلى

أوطانهم بسبب التدابير المتعلقة بكوفيد-19 المعمول بها في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة. وأدت هذه التدابير أيضا إلى تحديات إضافية فيما يتعلق بوصول المساعدات الإنسانية وتقديم المساعدة، فضلا عن صعوبات متصلة بأنشطة حماية الطفل، مثل تعقب الأسر ولم شمل الأطفال المستضافين في مراكز الرعاية بمناطق العبور. وقد تفاقمت هذه الحالة الصعبة بسبب الأنشطة المستمرة التي تقوم بها جماعات مسلحة متعددة، والعمليات العسكرية، والعنف القبلي، التي ظلت تزيد من المخاطر في مجال حماية الطفل.

4 - وفي 3 أيار/مايو 2021، وقَّع الرئيس تشيسيكيدي مرسومين ينصان على فرض حالة حصار في مقاطعتي إيتوري وكيفو الشمالية، اعتبارا من 6 أيار/مايو 2021 لفترة أولية مدتها 30 يوما، مع إمكانية التمديد لفترات إضافية مدة كل منها 15 يوما. وحتى آذار/مارس 2022، تم تمديد حالة الحصار للمرة الثانية والعشرين. وفي هذا السياق، تم كتدبير استثنائي ومؤقت استبدال حاكم عسكري ونائب لحاكم الشرطة بالسلطات المدنية في إيتوري وكيفو الشمالية أثناء حالة الحصار. ومنحت السلطات العسكرية وسلطات الشرطة صلاحيات أكبر فيما يتعلق بالاعتقالات وعمليات التفتيش، وتنظيم الحركة وحرية التعبير والتجمع، وإنفاذ النظام العام واتخاذ القرارات. وتولت المحاكم العسكرية المسؤولية عن الملاحقات الجنائية بدلا من المحاكم المدنية. وكان لافتقار نظام القضاء العسكري إلى القدرة على التعامل مع عبء القضايا الإضافي أثر على وصول الضحايا إلى العدالة في الوقت المناسب.

5 - وعلى الرغم من "حالة الحصار"، تصاعدت أنشطة الجماعات المسلحة في إيتوري وكيفو الشمالية، ولا سيما أنشطة جماعة نياتورا - تجمع الحركات المساندة للتغيير - قوات الدفاع عن الشعب وغيرها من فصائل نياتورا، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والقوات الديمقراطية المتحالفة، والمجلس الوطني للتجديد والديمقراطية، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو، وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة، وفصائل جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد. وأفيد بأن بعض الجماعات المسلحة في كيفو الشمالية نقلت قواعدها الرئيسية إلى كيفو الجنوبية عقب ضغوط عسكرية من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي أعقاب الدعوة المشتركة بين فرقة العمل القطرية والفريق العامل التقني المشترك بين الوزارات المعني بالأطفال والنزاع المسلح، برئاسة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، أصدر وزير الدفاع توجيها إلى قوات الأمن في 18 أيار/مايو 2021 يشير إلى ضرورة اتخاذ القوات موقفا وقائيا لحماية الطفل في أثناء العمليات العسكرية، تمشيا مع الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة بموجب خطة العمل الموقّعة في عام 2012.

6 - وفي أعقاب إعادة تأكيد الرئيس تشيسيكيدي موقفه المؤيد لنهج مجتمعي إزاء نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والتزامه بكسر حلقة العفو والإدماج في القوات المسلحة، صدر المرسوم المنشئ لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار في 5 تموز/يوليه 2021. وفي 7 آب/أغسطس 2021، عين الرئيس تشيسيكيدي منسقا لتولي مهمة وضع البرنامج الجديد. وفي آذار/مارس 2022، اعتمدت استراتيجية تنفيذ البرنامج الجديد، وتم التصديق على البرنامج وإصداره رسميا من قبل الرئيس في 4 نيسان/أبريل 2022. ويشمل البرنامج البالغين والأطفال ويعكس تحولات كبرى من حيث النهج المتبعة إزاء نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع التركيز على العمليات التي يحركها المجتمع المحلي وتتسم بالطابع اللامركزي ويقودها المدنيون.

7 - وفي الوقت نفسه، استمر تدهور الوضع الإنساني في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ما أدى إلى تفاقم أوجه الضعف واحتياجات الحماية للأطفال نتيجة للعنف الذي تسببه الجماعات المسلحة، وحالات الطوارئ الصحية العامة، وثوران بركان جبل نيراغونغو في كيفو الشمالية في 22 أيار/مايو 2021. ويشير الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية إلى أن 27 مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة في عام 2022، بزيادة قدرها 7,4 ملايين شخص مقارنة بعام 2021، مع تضرر مناطق إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتنجانيقا وكاساي الكبرى. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة، نزح 000 700 شخص منذ بداية عام 2022 ليصل العدد الإجمالي للنازحين إلى 6,2 ملايين شخص، وهو أعلى مستوى في أفريقيا.

ألف - كيفو الشمالية

8 - ظلت كيفو الشمالية تشهد أكبر انتشار للجماعات المسلحة، وتدهورت الحالة الأمنية، منذ عام 2020، في جميع أنحاء المقاطعة. وظلت الهجمات التي تشنها القوات الديمقراطية المتحالفة وعمليات الرد التي تقوم بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تشكل تهديدات كبيرة للمدنيين والأطفال في إقليم بيني. وأدت الهجمات المستمرة للقوات الديمقراطية المتحالفة إلى تعبئة مجتمعية جديدة دعما لجماعات الماي - ماي المحلية، ما زاد من مخاطر تجنيد الأطفال واستخدامهم. وكانت الاشتباكات بين ائتلاف تحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة - نياتورا والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية حتى عام 2020 أيضا مصدر قلق فيما يتعلق بحماية الأطفال. واعتمدت ماي - ماي مازيمبي، من جانبها، نظاما جديدا لتجنيد الأطفال في شكل عقاب جماعي للمجتمعات المحلية التي لم تشارك مشاركة كافية في العمل المجتمعي الإلزامي، بما في ذلك دعم الجماعة. وقد اختطف الأطفال الذين رفضوا المشاركة وزج بهم في الأسر. وشنت الجماعات المسلحة في إقليمي ماسيسي وروتشورو، ولا سيما تحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة ونياتورا - تجمع الحركات المساندة للتغيير - قوات الدفاع عن الشعب وغيرها من فصائل نياتورا والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد، هجمات على السكان المدنيين. واستمرت الاشتباكات بين نياتورا - تجمع الحركات المساندة للتغيير - قوات الدفاع عن الشعب وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد في إقليم ماسيسي في التأثير على الأطفال، إذ استخدم الطرفان الأطفال كمقاتلين.

9 - ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أثارت عودة حركة 23 مارس إلى الظهور في إقليم روتشورو مخاوف بشأن الوضع الأمني المتقلب أصلا في كيفو الشمالية. وقد تكثفت العمليات العسكرية ضد الجماعة منذ النصف الثاني من كانون الثاني/يناير 2022، ولوحظت حالات نزوح كبيرة للسكان نتيجة لذلك.

باء - إيتوري

10 - تدهورت الحالة الأمنية في إيتوري أيضا بسبب زيادة أنشطة الجماعات المسلحة، ولا سيما في أقاليم دجوغو وإيرومو ومهاجي. واستمرت الهجمات على السكان المدنيين، وكذلك على المدارس والمستشفيات وغيرها من البنى التحتية المدنية، في تشريد السكان، مع تعرض الأطفال لخطر الاختطاف والقتل والتشويه والتجنيد والعنف الجنسي. وكانت القوات الديمقراطية المتحالفة والتعاونية من أجل تنمية الكونغو نشطتين بشكل خاص وبرزتا بوصفهما جهتين رئيسيتين مسؤولتين عن ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال في إيتوري خلال الفترة قيد الاستعراض.

11 - وتحسنت الحالة الأمنية في إيرومو الجنوبي بعد توقيع اتفاق السلام بين قوات المقاومة الوطنية في إيتوري والحكومة في شباط/فبراير 2020. ومع ذلك، فحتى 31 آذار/مارس 2022، لم تكن عملية نزع سلاح قوات المقاومة الوطنية وتسريحها قد بدأت بعد بسبب التحديات المتصلة بكوفيد-19 وبسبب الخلافات المستمرة بين السلطات الكونغولية حول مطالبة الجماعة بإطلاق سراح أعضائها من السجن واستفادة الجماعة من العفو وإدماج بعض قادتها في القوات المسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، غادر عناصر قوات المقاومة الوطنية مراكز التسريح، مما جعل من المستحيل التحقق من عدم وجود أطفال، على النحو المتوخى في الاتفاق. وفي الوقت نفسه، واصلت قوات المقاومة الوطنية ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال، بما في ذلك التجنيد والاستخدام، في انتهاك لاتفاق السلام.

12 - وفي عام 2021، تم توثيق التهديدات المتزايدة التي تشكلها الهجمات المتكررة التي تشنها القوات الديمقراطية المتحالفة على الحدود بين كيفو الشمالية وإيتوري، ولا سيما في إقليمي إيرومو ومامباسا، مما يتسبب في نزوح السكان وزيادة مخاطر تجنيد الأطفال واختطافهم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زادت القوات الديمقراطية المتحالفة من وجودها في إقليم إيرومو، حيث تم التحقق من 62 في المائة من العدد الإجمالي للانتهاكات المنسوبة إلى هذه الجماعة.

جيم - كيفو الجنوبية ومانييما

13 - تدهورت الحالة الأمنية في المناطق الحدودية لمقاطعات كيفو الجنوبية ومانييما وتنجانيقا بسبب أنشطة ميليشيات توا وماي - ماي أبا نا بالي.

14 - ففي كيفو الجنوبية، شهدت الهضاب العليا بأوفيرا وفيزي وموينغا، وأقاليم كاباري وكاليهي وشابوندا ووالونغو، وجنوب إقليم فيزي، فضلا عن إقليم كاباماباري المجاور في مانييما، تصاعدا في أعمال العنف المسلح. وفي عام 2020، وفي أعقاب الفراغ الأمني الناجم عن إعادة نشر بعض وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مناطق أخرى متأثرة بالنزاع، شرعت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية في عملية نشطة لتجنيد الأشخاص، بمن فيهم الأطفال. وفي عام 2021، ساهمت التوترات القبلية المستمرة في تدهور الحالة في منطقة الهضاب العليا بمينيمبوي. وكانت الهضاب العليا بفيزي وموينغا وأوفيرا من بين أكثر المناطق افتقارا إلى الأمن في المقاطعة، وأسفرت الاشتباكات بين جماعات ماي - ماي، وميليشيا تويغوانيهو، والقوات الجمهورية الاتحادية (القوات الجمهورية الاتحادية - غومينو) عن تزايد التهديدات لحماية الأطفال. وفي سهل روزيزي بإقليم أوفيرا، أدت عودة العديد من قادة ماي - ماي رايا موتومبوكي بعد محاولة فاشلة للتسريح إلى المزيد من المخاطر المحدقة بالمدنيين، بمن فيهم الأطفال.

15 - وفي إقليم كاباماباري، بمقاطعة مانييما، ظلت الحالة الأمنية متقلبة بسبب استئناف القتال بين فصيلين من فصائل ماي - ماي مالايكا. ففي حين اتفق الفصيلان على إلقاء السلاح في 14 تموز/يوليه 2021، استمرت المواجهات المسلحة بينهما، مما أدى إلى انتهاكات جسيمة ضد الأطفال.

دال - تنجانيقا

16 - استمر تحسُّن الحالة الأمنية في أقاليم مانونو وموبا وكابالو وكونغولو. ومع ذلك، زادت ماي - ماي أبا نا بالي وماي - ماي كابيكي من وجودهما حول منطقة بنديرا وفي الأجزاء الشمالية من إقليم نيونزو طوال عام 2020، مما أدى إلى زيادة في عدد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال التي جرى التحقق منها.

هاء - منطقة كاساي الكبرى

17 - اختتمت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أنشطتها التنفيذية في نيسان/أبريل 2021 وخرجت البعثة من المنطقة في 30 حزيران/يونيه 2021. ونتيجة لذلك، اتخذت فرقة العمل القطرية ترتيبات لمواصلة رصد الانتهاكات الجسيمة والإبلاغ عنها عن طريق الشركاء. ومع تناقص التوترات في منطقة كاساي الكبرى وتسريح جماعة كاموينا نسابو خلال الفترة قيد الاستعراض، انخفض عدد الانتهاكات التي تم التحقق منها في المنطقة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح لعام 2020 (A/75/873-S/2021/437)، لم يعد الطرفان اللذان كانا يعملان سابقا في منطقة كاساي الكبرى، أي جماعة كاموينا نسابو وميليشيا بانا مورا، يعتبران نشطين.

ثالثا - الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال

18 - تحققت فرقة العمل القطرية من 616 7 انتهاكا جسيما ارتكبها 78 طرفا في النزاع ضد 073 6 طفلا (240 4 فتى؛ و 833 1 فتاة) خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويمثل ذلك انخفاضا مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق (957 9 انتهاكا) (انظر S/2020/1030)، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى انخفاض عدد الأطفال الذين جندوا واستخدموا وفصلوا خلال الفترة قيد الاستعراض. بيد أن جميع الانتهاكات الأخرى زادت، ولا سيما انتهاكات القتل والتشويه والهجمات على المدارس والمستشفيات. وكان ما لا يقل عن 249 1 طفلا ضحايا لأكثر من انتهاك واحد، وعادة ما يكون التجنيد والاستخدام و/أو القتل والتشويه و/أو العنف الجنسي و/أو الاختطاف. ومما يثير القلق أن عدد أطراف النزاع المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة زاد زيادة كبيرة، إذ ارتفع من 58 طرفا خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى 78 طرفا.

19 - ونسبت الغالبية العظمى من الانتهاكات إلى الجماعات المسلحة (083 7 انتهاكا أو 93 في المائة). وكان من بين الجناة نياتورا (126 1 انتهاكا)، وماي - ماي مازيمبي (866 انتهاكا)، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو (749 انتهاكا)، وماي - ماي أبا نا بالي (630 انتهاكا)، وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد (430 انتهاكا)، وماي - ماي رايا موتومبوكي (343 انتهاكا)، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة (333 انتهاكا). وكانت القوات الحكومية مسؤولة عن 496 انتهاكا (7 في المائة)، نسبت إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (396 انتهاكا)، والشرطة الوطنية الكونغولية (92 انتهاكا)، والجهاز الوطني للاستخبارات (8 انتهاكات). وتعذَّر إسناد ما مجموعه 37 انتهاكا إلى طرف محدد.

20 - وكانت كيفو الشمالية، التي شهدت 014 4 انتهاكا، وإيتوري، التي شهدت 525 1 انتهاكا، هما المقاطعتان اللتان شهدتا أكبر عدد من الانتهاكات التي تم التحقق منها، حيث استحوذتا على 73 في المائة من المجموع، تليهما كيفو الجنوبية (934 انتهاكا)، وتنجانيقا (735 انتهاكا)، ومنطقة كاساي الكبرى

(198 انتهاكا)، ومانييما (169 انتهاكا)، وكاتانغا العليا (23 انتهاكا)، وتشوبو (6 انتهاكات)، ولومامي العليا (انتهاك واحد)، وسانكورو (انتهاك واحد). وارتكبت عشرة انتهاكات في بلدان مجاورة واستمرت على الأراضي الكونغولية (بوروندي، 6 انتهاكات، ورواندا، انتهاكان، وأوغندا، انتهاكان)، إذ إن الأطفال إما جندوا أو اختطفوا أو جندوا واختطفوا في آن معا عبر الحدود ثم أوتي بهم لاستخدامهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث جرى التحقق من الانتهاكات. وكان الاتجاه الأكثر إثارة للقلق هو تأثير التدهور المستمر للحالة الأمنية في إيتوري، حيث ازدادت باطراد الانتهاكات التي تم التحقق منها طوال الفترة المشمولة بالتقرير، فقد تم التحقق من 443 انتهاكا بين نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر 2020، و 753 انتهاكا خلال عام 2021 بأكمله، و 204 انتهاكات بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2022.

21 - وكان التجنيد والاستخدام (901 3) والاختطاف (548 1) والعنف الجنسي (944) أكثر الانتهاكات التي جرى التحقق منها. وجرى التحقق أيضا من وقوع أعداد كبيرة من عمليات القتل والتشويه (929) والهجمات على المدارس والمستشفيات (281) - بزيادة حادة قدرها 238 في المائة و 208 في المائة، على التوالي، مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، ويعزى ذلك جزئيا إلى تدهور الحالة الأمنية في إيتوري وكيفو الشمالية. كما زادت عمليات الاختطاف والعنف الجنسي، في حين ظل عدد حوادث منع وصول المساعدات الإنسانية مماثلا للعدد السابق. وجرى التحقق كذلك من استمرار احتجاز عدد كبير من الأطفال بسبب ارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة (233)، فضلا عن الاستخدام العسكري للمدارس (7).

22 - وتجدر الإشارة إلى أن العنف الجنسي لا يزال هو الانتهاك الذي ينسب أكثر إلى القوات الحكومية (256 انتهاكا)، وكان عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الجناة الرئيسيين (190). ومثلت حالات الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال 51 في المائة من جميع الانتهاكات المنسوبة إلى القوات الحكومية. وكان القتل والتشويه ثاني أكثر الانتهاكات التي نسبت إلى القوات الحكومية (143).

23 - وبالإضافة إلى ذلك، تحققت فرقة العمل القطرية في وقت لاحق خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي من 414 1 انتهاكا جسيما وقع خلال فترات مشمولة بتقارير سابقة. وشملت تلك الانتهاكات عمليات الاختطاف (684)، والتجنيد والاستخدام (420)، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي (223)، والقتل والتشويه (47)، والهجمات على المدارس والمستشفيات (40).

24 - وفي بعض الأحيان، أعاقت الحالة الأمنية المتقلبة وأنشطة الجماعات المسلحة وحالة الحصار في كيفو الشمالية وإيتوري والعمليات العسكرية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد الجماعات المسلحة قدرة فرقة العمل القطرية على التحقق من الانتهاكات. كما شكلت حالات الطوارئ الصحية العامة، بما في ذلك جائحة كوفيد-19، تحديات خطيرة أمام الوصول إلى المواقع والتحقق من الحوادث. وبالتالي، فإن المعلومات الواردة في هذا التقرير لا تعكس النطاق الكامل للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في البلد، ويرجح أن يكون العدد الفعلي لهذه الانتهاكات أعلى من ذلك.

ألف - التجنيد والاستخدام

25 - جرى التحقق من تجنيد واستخدام ما مجموعه 901 3 طفل (377 3 فتى؛ و 524 فتاة) خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن بين هؤلاء، جند 056 2 طفلا (808 1 فتيان؛ و 248 فتاة) قبل 1 نيسان/أبريل 2020 ولكنهم ظلوا يستخدمون حتى وقت انفصالهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. أما الأطفال الباقون البالغ عددهم 845 1 طفلا (569 1 فتى؛ و 276 فتاة) فجندوا حديثا وفصلوا خلال

الفترة قيد الاستعراض. وتم تجنيد أطفال واستخدامهم في صفوف 53 جماعة مسلحة ثم فصلوا عنها، وكانت ماي – ماي مازيمبي (677 حالة) ونياتورا (668 حالة) الجانيين الرئيسيين، تليهما ماي – ماي أبا نا بالي (400)، وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة (283)، وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو – فصيل التجديد (279)، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا – قوات أبكونغوزي المقاتلة (203)، وماي – ماي رايا موتومبوكي (187)، وكامونا نسابو (121)[1]، والقوات الديمقراطية المتحالفة (120)، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو (109)، وجماعات مسلحة أخرى (846). وتم فصل ثمانية أطفال عن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي استخدمتهم في أدوار الدعم. وتم تجنيد أطفال واستخدامهم في كيفو الشمالية (425 2)، وكيفو الجنوبية (551)، وتنجانيقا (469)، وإيتوري (279)، ومنطقة كاساي الكبرى (131)، والمقاطعات الأخرى (42)، وفي رواندا (2)، وبوروندي (1)، وأوغندا (1). وتجدر الإشارة إلى أن 642 1 طفلا (42 في المائة) كانوا دون سن الخامسة عشرة عند تجنيدهم.

26 – وفيما يتعلق بحالات التجنيد الجديد، وتأكيدا للاتجاه المبين في التقرير السابق (S/2020/1030)، استمرت الأعداد في التدني بشكل ملحوظ، إذ انخفضت من 817 2 طفلا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى 845 1 طفلا في الفترة الحالية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، انخفضت أكثر حالات التجنيد الجديد من 034 1 حالة في الأرباع الثلاثة الأخيرة من عام 2020 إلى 786 حالة في عام 2021 وإلى 25 حالة في الربع الأول من عام 2022. ويعزى ذلك جزئيا إلى تناقص التوترات في منطقة كاساي الكبرى، حيث تم التحقق من عدد كبير من حالات التجنيد الجديد خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وتجدر الإشارة إلى أن 605 أطفال (33 في المائة) كانوا دون سن الخامسة عشرة عند تجنيدهم حديثا. وتم التحقق من معظم الحالات في كيفو الشمالية (301 1)، تليها كيفو الجنوبية (274)، وإيتوري (189)، وتنجانيقا (55)، ومقاطعات أخرى (24)، وفي بوروندي (1) وأوغندا (1) من قبل قوات التحرير الوطنية والقوات الديمقراطية المتحالفة، على التوالي، لاستخدامهم لاحقا في كيفو الجنوبية وكيفو الشمالية. وكانت 52 جماعة مسلحة مسؤولة عن 99,6 في المائة من حالات التجنيد الجديد (838 1 حالة)، ونسب معظمها إلى نياتورا (381)، تليها ماي – ماي مازيمبي (306)، وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة (214)، وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو – فصيل التجديد (111)، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا – قوات أبكونغوزي المقاتلة (103)، والقوات الديمقراطية المتحالفة (102)، وماي – ماي رايا موتومبوكي (65)، وماي – ماي أبا نا بالي (52)، وتحالف قوى المقاومة الكونغولية (51)، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو (45)، وماي – ماي بيلوزي (44)، وماي – ماي أليدا كيلاندا (39)، وجماعات مسلحة أخرى (325).

27 – وتم التحقق من قيام القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بتجنيد واستخدام ثمانية فتيان، من بينهم سبعة تم تجنيدهم حديثا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في أدوار الدعم وجمع المعلومات الاستخبارية. فعلى سبيل المثال، أنقذت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ستة أطفال كانوا مرتبطين سابقا بالقوات الديمقراطية المتحالفة واستخدمتهم لاحقا كجواسيس خلال العمليات العسكرية ضد القوات الديمقراطية المتحالفة في إيتوري. وفي أعقاب جهود الدعوة التي قامت بها فرقة العمل القطرية، فصل ستة أطفال عن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في غضون ثلاثة أسابيع. واستخدم الطفلان الآخران في العمل المنزلي داخل معسكرات.

(1) كانت الحالات عبارة عن حالات انفصال لأطفال جندتهم الجماعة قبل الفترة المشمولة بالتقرير ولكنهم ظلوا مرتبطين بها إلى أن تم تسريح الجماعة خلال الفترة قيد الاستعراض. وبعد تسريحها، لم تعد الجماعة تعتبر نشطة (A/75/873-S/2021/437، الفقرة 291).

28 - ومن بين الأطفال الـــ 901 3، تم استخدام 472 1 طفلا (38 في المائة) في أدوار الدعم، مثل الحمالين والطهاة وعمال النظافة، في حين تم اســـتخدام 416 1 طفلا (36 في المائة) في أدوار القتال الفعلي. واســـتخدم الأطفال الباقون كمرافقين (614)، وحراس أوثان (184)، وجواســـيس (109)، وزوجات ورقيق جنسي (63)، ولأدوار غير محددة (43). وتجدر الإشارة إلى أن الفتيات استخدمن أساسا في أدوار الدعم (311)، وكمقاتلات (70)، وكخليلات ورقيق جنسي (63).

29 - ومن بين الأطفال الـــ 901 3 الذين جندوا واستخدموا، جند 876 1 طفلا قسرا (48 في المائة)، بما في ذلك عن طريق الاختطاف (481 1 طفلا). وانضـــم 702 1 طفل آخر (44 في المائة) إلى الجماعات المســـلحة أو القوات المســـلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لعوامل منها تأثير الأصـــدقاء (587 طفلا) أو تأثير أفراد الأسرة والمجتمع المحلي (339 طفلا) أو لدوافع مالية (316 طفلا). أما بالنسبة لباقي الأطفال الـ 323، فلم يكن تكتيك التجنيد معروفا.

30 - وانفصل الأطفال بطرق مختلفة: فقد هرب 520 2 طفلا، وأطلق سراح 788 طفلا طوعا، واستسلم 300 طفل نتيجة نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها، وألقي القبض على 230 طفلا من جانب القوات الحكومية، وألقي القبض على 18 طفلا من جانب جماعات مسـلحة أخرى، وقتل أو شـوه 21 طفلا، وأفرج عن طفل واحد بعد دفع الأســـرة فدية، وأفرج عن 23 طفلا بطريقة غير محددة. وتجدر الإشـــارة إلى أن 105 أطفال كانوا يعيشـون مع أسـرهم خلال فترة ارتباطهم بالجماعات المسـلحة، مما يبرز الحاجة إلى استجابة مجتمعية محددة لإعادة الإدماج.

31 - وكان الأطفال المجندون والمسـتخدمون أيضـاً ضـحايا لانتهاكات جسـيمة أخرى، منها الاختطاف (481 1)، والقتل والتشـــويه (35)، والعنف الجنســـي (281). وأفادت نســـبة 54 في المائة على الأقل من الفتيات المجنّدات البالغ عددهن 524 فتاة بتعرضهن للاسترقاق الجنسي (138) أو الزواج القسري (97) أو الاغتصاب (30) أو الاغتصاب الجماعي (16) أثناء ارتباطهنّ بالجماعات المسلحة.

احتجاز الأطفال لارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة

32 - كان ما مجموعه 233 طفلا (205 فتيان؛ و 28 فتاة) تتراوح أعمارهم بين 9 سـنوات و 17 سـنة محتجزين من قبل القوات المسـلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (216 طفلا) والشـرطة الوطنية الكونغولية (15 طفلا) والجهاز الوطني للاســتخبارات (طفلان) بســبب ارتباطهم المزعوم بجماعات مســلحة في كيفو الشـــمالية (133 طفلا) وإيتوري (63 طفلا) وكيفو الجنوبية (32 طفلا) وتنجانيقا (4 أطفال) ومانييما (طفل واحد). واستمر الاحتجاز ما بين يومين وثلاث سنوات، مع إطلاق سراح غالبية الأطفال في غضـون خمسة أشهر. وقد دعت فرقة العمل القطرية إلى تطبيق التوجيهات الصادرة في عام 2013 عن وزير الدفاع والجهاز الوطني للاستخبارات، والتي تنص على وجوب تسليم الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقا بجماعات مسلحة فورا إلى الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة.

باء - القتل والتشويه

33 - تحققت فرقـة العمـل القطريـة من قتـل (578 طفلا) وتشـــويـه (351 طفلا)، أي 929 طفلا في المجموع (552 فتى؛ و 377 فتاة)، وهي زيادة تقارب ثلاثة أضـــعاف العدد مقارنة بالفترة المشـــمولة بالتقرير الســـابق (391 طفلا). ومما يثير القلق بوجه خاص الارتفاع الكبير في عدد الأطفال الذين قتلوا

(578 طفلا) مقارنة بـ 182 طفلا قتلوا خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق (انظر S/2020/1030). وتم التحقق من نحو 300 انتهاك في الفترة الممتدة من نيسان/أبريل إلى كانون الأول/ديسمبر 2020، و 464 انتهاكا في عام 2021، و 165 انتهاكا في الربع الأول من عام 2022. وكانت 35 جماعة مسلحة مسؤولة عن 749 إصابة بين الأطفال (81 في المائة) بينما نسبت 143 إصابة إلى القوات الحكومية. ونُسبت 37 إصابة بين الأطفال إلى جناة مجهولين ونجمت عن متفجرات من مخلفات الحرب. وكانت إيتوري المقاطعة التي قتل وشوه فيها أكبر عدد من الأطفال (519 طفلا، أو 56 في المائة) ويعزى ذلك أساسا إلى العنف القبلي في إقليمي إيرومو ودجوغو، حيث ما برحت الجماعات المنتسبة إلى قبائل الهيما والليندو والبيرا تقاتل وتستهدف المدنيين، بمن فيهم الأطفال، وكان أيضا نتيجة لزيادة أنشطة القوات الديمقراطية المتحالفة في الجزء الجنوبي من مقاطعة إيتوري. وتلت إيتوري كيفو الشمالية (267 طفلا، أو 29 في المائة)، وكيفو الجنوبية (84 طفلا)، وتنجانيقا (37 طفلا)، ومنطقة كاساي الكبرى (13 طفلا)، ومانييما (6 أطفال)، وكاتانغا العليا (طفل واحد)، ولومامي العليا (طفل واحد)، وسانكورو (طفل واحد). وأظهر تحليل عمري أجرته فرقة العمل القطرية أن 58 في المائة من الأطفال الضحايا تبلغ أعمارهم 10 سنوات أو أكثر، في حين أن 18 في المائة من الأطفال المتضررين تقل أعمارهم عن 5 سنوات.

34 - ومن بين الجماعات المسلحة الـ 35، كان الجاني الرئيسي هو التعاونية من أجل تنمية الكونغو التي كانت مسؤولة عن 314 إصابة بين الأطفال (34 في المائة من المجموع)، تليها القوات الديمقراطية المتحالفة (135)، ونياتورا (44)، والجبهة الوطنية والداعية إلى الاندماج في الكونغو (39)، وجماعات ماي - ماي المجهولة الهوية (31)، وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد (30)، وماي - ماي أبا نا بالي (26)، وتويغوانيهو (20)، وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة (16)، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة (9)، والقوات الجمهورية الاتحادية - غومينو (9)، والجماعات المجهولة الهوية (9)؛ وماي - ماي مازيمبي (8)، وماي - ماي رايا موتوموبكي (8) وجماعات مسلحة أخرى (51).

35 - ونسب ما مجموعه 143 حالة قتل (61 حالة) وتشويه (82 حالة) للأطفال إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (115) والشرطة الوطنية الكونغولية (28)، ولا سيما في كيفو الشمالية (75) وإيتوري (41)، حيث تزايدت العمليات العسكرية في سياق حالة الحصار.

36 - وكانت الأسباب الرئيسية التي أدت إلى قتل الأطفال وتشويههم هي إطلاق النار على سبيل الاستهداف (161 على الأقل)، والأسلحة البيضاء (121 على الأقل)، وتبادل إطلاق النار (70 على الأقل)، والأجهزة المتفجرة، بما في ذلك المتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع (39 على الأقل)، والحروق (20). وقتل أو شوه ما لا يقل عن 436 طفلا نتيجة لهجمات استهدفت مدنيين.

37 - وكان بعض الأطفال الذين قتلوا أو شوهوا أيضا ضحايا لانتهاكات أخرى، مثل التجنيد والاستخدام (35)، والعنف الجنسي (19)، والاختطاف (17).

جيم - الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي

38 - تحققت فرقة العمل القطرية من وقوع حالات اغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد 944 طفلا (11 فتى؛ و 933 فتاة) تتراوح أعمارهم بين عامين و 17 عاما، مع وقوع 379 انتهاكا في الفترة الممتدة من نيسان/أبريل إلى كانون الأول/ديسمبر 2020، و 512 انتهاكا في عام 2021، و 53 انتهاكا في الربع الأول من عام 2022. وكانت الجماعات المسلحة الجناة الرئيسيين (688 حالة)،

في حين نسبت 256 حالة إلى القوات الحكومية. وسجلت كيفو الشمالية أكبر عدد من الحالات التي تم التحقق منها (440 حالة، أو 47 في المائة)، تليها إيتوري (187)، وكيفو الجنوبية (88)، وتنجانيقا (83)، ومانييما (76)، ومنطقة كاساي الكبرى (48)، وكاتانغا العليا (21)، وتشوبو (1). وأظهر تحليل عمري أن 60 في المائة من الضحايا (565 طفلا) تبلغ أعمارهم 15 سنة أو أكثر.

39 - ومن بين الجماعات المسلحة، كانت الأطراف الرئيسية المسؤولة عن العنف الجنسي ضد الأطفال هي نياتورا (145 حالة) والتعاونية من أجل تنمية الكونغو (112 حالة)، تليها ماي - ماي مالايكا (60)، وماي - ماي أبا نا بالي (59)، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة (54)، وماي - ماي رايا موتومبوكي (40)، وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد (37)، وماي - ماي مازيمبي (32)، وجماعات مسلحة أخرى (149).

40 - ومن بين القوات الحكومية، كان عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية هم الجناة الرئيسيون الذين ارتكبوا 190 انتهاكا، تليهم الشرطة الوطنية الكونغولية (60) والجهاز الوطني للاستخبارات (6). وظل العنف الجنسي فئة الانتهاك التي سجل فيها أكبر عدد من الحالات المتحقق منها المنسوبة إلى القوات الحكومية، على الرغم من حدوث انخفاض فيها مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق (332). وتم التحقق من ثلثي هذه الحالات في كيفو الشمالية (85) وإيتوري (52)، وهو اتجاه يرجح أن يكون مرتبطا بزيادة وجود القوات الحكومية في المقاطعتين في سياق حالة الحصار.

41 - وشملت غالبية حالات العنف الجنسي الاغتصاب (546)، يليها الاغتصاب الجماعي (159)، والاسترقاق الجنسي (127)، والزواج القسري (103)، ومحاولة الاغتصاب (9). ومما يثير القلق أن العنف الجنسي كان مرتبطا بانتهاكات أخرى، وأن ما لا يقل عن 288 طفلا كانوا ضحيا للعنف الجنسي اختطفوا أيضا، وجند 169 طفلا واستخدموا، وقتل أو شوه 19 طفلا.

42 - ولم يتم القبض إلا على 9 في المائة من الجناة: 93 في المائة منهم من أفراد القوات الحكومية.

دال - الهجمات على المدارس والمستشفيات

43 - تحققت فرقة العمل القطرية من 281 هجوما على المدارس (185) وعلى المستشفيات (96)، بما في ذلك على الأشخاص المشمولين بالحماية ممّن لهم صلة بالمدارس و/أو المستشفيات، مما يمثل زيادة حادة (208 في المائة) مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق (انظر S/2020/1030). وتم التحقق مما مجموعه 128 حادثا في الفترة ما بين 1 نيسان/أبريل و 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، و 130 حادثا في عام 2021 و 23 حادثا في الربع الأول من عام 2022. وكانت الجماعات المسلحة مسؤولة عن 218 هجوما (78 في المائة) بينما نسب 63 هجوما إلى القوات الحكومية. وشهدت إيتوري أكبر عدد من الحوادث (178 حادثا، أو 63 في المائة)، تليها كيفو الشمالية (47)، وكيفو الجنوبية (45)، ومانييما (5)، وتنجانيقا (3)، ومنطقة كاساي الكبرى (3). ويفسر هذا الاتجاه باستمرار النزاع بين قبيلتي الهيما والليندو في إقليم دجوغو (إيتوري) وزيادة العمليات العسكرية في سياق حالة الحصار. كما قدرت فرقة العمل القطرية أن إغلاق المدارس الذي أمرت به الحكومة في عام 2020 نتيجة لجائحة كوفيد-19 ربما خلق بيئة أكثر قابلية للنهب وتدمير البنية التحتية التعليمية المغلقة من قبل أطراف النزاع.

44 - ومن بين الجماعات المسلحة، كان الجاني الرئيسي هو التعاونية من أجل تنمية الكونغو (109 هجمات)، تليها القوات الديمقراطية المتحالفة (26)، وماي ماي بيلوزي (15)، وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد (14)، وماي - ماي مازيمبي (11)، وتويغوانيهو (10)، وماي - ماي إيلونغا (10)، وماي - ماي مالايكا (4)، وماي - ماي أبا نا بالي (3)، وماي - ماي رايا موتومبوكي (3)، وجماعات ماي - ماي المجهولة الهوية (3)، وشن هجوما واحدا كل من نياتورا، واتحاد الوطنيين من أجل الدفاع عن الكونغو، وميليشيا لوبا، وماي - ماي دراغون، وماي - ماي بوهيروا، والقوات الجمهورية الاتحادية - غومينو، وماي - ماي ياكوتومبا، وماي - ماي باركا، وماي - ماي ماييلي. وتجدر الإشارة إلى أن التعاونية من أجل تنمية الكونغو استهدفت أساسا المدارس والمستشفيات في إقليمي دجوغو (39) ومهاجي (68) بمقاطعة إيتوري، في حين هاجمت القوات الديمقراطية المتحالفة المدارس والمستشفيات في إيرومو (15) بمقاطعة إيتوري وبيني (11) بمقاطعة كيفو الشمالية.

45 - وفيما يتعلق بالقوات الحكومية، نسب 63 هجوما على المدارس والمستشفيات إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (62) والشرطة الوطنية الكونغولية (1) (22 في المائة)، وتم التحقق من الغالبية العظمى منها في إيتوري (84 في المائة) في سياق العمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة.

46 - وشملت معظم الهجمات ضد المدارس تدمير البنية التحتية (133)، والنهب (38)، وحرق المرافق (7)، والقصف (2). وفي خمس حالات، تم استهداف ومهاجمة موظفين في قطاع التعليم. وفيما يتعلق بالمستشفيات، شملت الهجمات النهب (57) والنهب وتدمير المرافق (27) وحرقها (4). وفي ثماني حالات، تمت مهاجمة عاملين في المجال الطبي.

الاستخدام العسكري للمدارس والمستشفيات

47 - تحققت فرقة العمل القطرية من سبعة حوادث استخدمت فيها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المدارس استخداما عسكريا في كيفو الشمالية (4)، وكيفو الجنوبية (2)، وإيتوري (1). وقد وقع حادثان في الفترة ما بين 1 نيسان/أبريل و 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، وأربعة حوادث في عام 2021، وحادث واحد في الربع الأول من عام 2022. واستخدمت المدارس في إطار زمني يتراوح بين يومين وشهر واحد، وأخليت جميعها بعد الدعوة التي قامت بها فرقة العمل القطرية.

هاء - الاختطاف

48 - تحققت فرقة العمل القطرية من اختطاف 548 1 طفلا (014 1 فتى؛ و 534 فتاة) مع وقوع 587 انتهاكا في الأرباع الثلاثة الأخيرة من عام 2020، و838 انتهكا في عام 2021، و123 انتهاكا في الربع الأول من عام 2022. وكانت الجماعات المسلحة مسؤولة عن 524 1 عملية اختطاف (98 في المائة) بينما اختطفت القوات الحكومية 24 طفلا. وسجلت كيفو الشمالية أكبر عدد من الحالات (833 حالة، أو 54 في المائة)، تليها إيتوري (357)، وكيفو الجنوبية (161)، وتنجانيقا (143)، ومانييما (40)، وتشوبو (4)، ومنطقة كاساي الكبرى (3)، وكاتانغا العليا (1)، ووقعت عمليات اختطاف في بلدان مجاورة (6). وأظهر تحليل عمري أن 56 في المائة من الأطفال المختطفين تتراوح أعمارهم بين 14 و 16 عاما.

49 - ومن بين الجماعات المسلحة، كانت القوات الديمقراطية المتحالفة هي الطرف المسؤول الرئيسي (280)، تليها نياتورا (268)، وماي - ماي أبا نا بالي (142)، وماي - ماي مازيمبي (137)، وتحالف

الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة (124)، وماي – ماي رايا موتومبوكي (105)، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو (101)، وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو – فصـــيل التجديد (69)، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا – قوات أبكونغوزي المقاتلة (67)، وماي – ماي مالايكا (40)، وتحالف قوى المقاومة الكونغولية (29)، وماي – ماي كيفوافوا (20)، وجماعات ماي – ماي المجهولة الهوية (19)، والجماعات المســـلحة الأخرى (171). وفيما يتعلق بالقوات الحكومية (24)، نســـبت 19 عملية اختطاف إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، و 3 عمليات إلى الشرطة الوطنية الكونغولية، وعمليتان إلى الجهاز الوطني للاستخبارات.

50 – وازداد عدد عمليات الاختطاف زيادة كبيرة في إيتوري وكيفو الجنوبية مقارنة بالفترة المشـــمولة بالتقرير الســـابق (انظر S/2020/1030). وفي إيتوري، كانت التعاونية من أجل تنمية الكونغو والقوات الديمقراطية المتحالفة هما الجانيان الرئيســـيان. فعلى ســـبيل المثال، كانت التعاونية من أجل تنمية الكونغو مســـؤولة عن 94 في المائة من عمليات الاختطاف في إقليم دجوغو. في حين قامت القوات الديمقراطية المتحالفة بـــــ 90 في المائة من عمليات الاختطاف في إقليم إيرومو (إيتوري) مقارنة بنسـبة 26 في المائة في إقليم بيني (كيفو الشمالية)، حيث وسعت الجماعة أنشطتها تدريجيا من منطقة عملياتها التقليدية في إقليم بيني إلى إقليم إيرومو خلال الفترة المشـمولة بالتقرير. وفي كيفو الجنوبية، نسـبت غالبية عمليات الاختطاف إلى ماي ماي رايا موتومبوكي (91)، بما في ذلك 85 حالة في إقليم شـــابوندا وحده. وفي تنجانيقا، كانت ماي – ماي أبا نا بالي مســـؤولة عن 96 في المائة من عمليات الاختطاف التي ارتكبت في إقليم كاليمي. وبالإضـــافة إلى ذلك، كانت هناك حالات أطفال اختطفوا في بلدان مجاورة وهربوا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لتجنيدهم واسـتخدامهم. فعلى سـبيل المثال، اختطف خمسـة أطفال في بوروندي، من بينهم طفل واحد اختطفته قوات التحرير الوطنية، وقامت الجماعة نفســـها لاحقا بتجنيده واســـتخدامه في كيفو الجنوبية، واختطفت القوات الديمقراطية المتحالفة الأطفال الأربعة الآخرين وأوقفتهم القوات الحكومية وهم في طريقهم إلى معسكر تابع للقوات الديمقراطية المتحالفة في إقليم بوتيمبو (كيفو الشمالية). واختطفت القوات الديمقراطية المتحالفة طفلا آخر في أوغندا وقامت الجماعة بتجنيده واستخدامه في كيفو الشمالية.

51 – واختطف ما لا يقل عن 920 طفلا بغرض التجنيد والاســـتخدام. واختطف 227 طفلا آخر، على الأقل، بغرض نقل بضـــائع وذخائر منهوبة، وأطلق ســـراحهم بعد ذلك بوقت قصـــير. واختطف ما لا يقل عن 168 طفلا بغرض العنف الجنســـي، و 48 طفلا للحصـــول على فدية، و 185 طفلا لأســـباب غير معروفة. وبالإضـــافة إلى ذلك، تعرض 288 طفلا أيضـــا للعنف والاعتداء الجنســـيين أثناء اختطافهم، وتعرض 17 طفلا للقتل أو التشويه أثناء وجودهم في الأسر.

واو – منع وصول المساعدات الإنسانية

52 – تحققت فرقة العمل القطرية من 13 حادثا لمنع وصـــول المســـاعدات الإنســـانية الموجهة إلى الأطفال، نسـبت إلى التعاونية من أجل تنمية الكونغو (4)، والقوات المسـلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (2)، وجماعات ماي – ماي المجهولة الهوية (2)، وماي – ماي مازيمبي (1)، وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو – فصـــيل التجديد (1)، وماي – ماي مالايكا (1)، وتويغوانيهو (1)، وماي – ماي ياكوتومبا (1). ووقعت حوادث في إيتوري (5)، وكيفو الجنوبية (5)، وكيفو الشـــمالية (2)، ومانييما (1). وتم التحقق من حادثين في عام 2020، و10 حوادث في عام 2021، وحادث واحد في الربع الأول من عام 2022.

وشملت هذه الحوادث هجمات على المرافق الإنسانية (7) وعلى موظفي المساعدة الإنسانية (6). وكان لبعض الحوادث آثار كبيرة فيما يتعلق باستمرار إيصال المعونة الإنسانية.

رابعا - التقدم المحرز في التصدي للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والتحديات القائمة في هذا المجال

ألف - خطط العمل والحوار مع أطراف النزاع

53 - اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير باستمرار التزام حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بتوطيد مكاسب خطة عملها الموقعة في عام 2012، وبالمنع المستدام لتجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب قواتها المسلحة. وما زال التعاون القائم بين الأمم المتحدة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال الفريق العامل التقني المشترك المعني بالأطفال والنزاع المسلح، الذي ترأسه القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن خلال آليات الفرز المشتركة في معسكرات التجنيد والتدريب التابعة للقوات المسلحة لمنع تجنيد الأطفال، مفيدا في حماية الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت فرقة العمل القطرية دعوتها لدى الحكومة من أجل زيادة بذل الجهود للتقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية للعمليات العسكرية على الأطفال، بما في ذلك من خلال التعجيل بإطلاق سراح الأطفال الخاضعين للاحتجاز.

54 - واستمرت الحكومة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وفرقة العمل القطرية والشركاء من المنظمات غير الحكومية في استخدام الأفرقة العاملة التقنية المشتركة الخمسة التي تعمل على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات منذ عام 2018[2] كمنتديات لتبادل المعلومات ومعالجة قضايا حماية الطفل.

55 - وفي أعقاب إعلان حالة الحصار في أيار/مايو 2021، وتجديدها منذ ذلك الوقت، شهدت فرقة العمل القطرية مخاطر متراكمة تتعلق بحماية الأطفال في سياق العمليات العسكرية المتزايدة. وفي أعقاب الدعوة التي قام بها الفريق العامل التقني الوطني المشترك، أصدر وزير الدفاع توجيها في 18 أيار/مايو 2021 يذكر فيه القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بضرورة احترام الالتزامات المتعلقة بحماية الطفل التي تعهدت بها الحكومة بموجب خطة العمل لعام 2012. ودعا الفريق العامل التقني المشترك أيضا إلى استخدام القضاة المدنيين بدلا من القضاة العسكريين في المحاكمات التي تتعلق بالأطفال أثناء حالة الحصار. ونتيجة لذلك، أكدت وزارة العدل، في تعميم صدر بتاريخ 9 تموز/يوليه 2021، أن محاكم الأحداث ستظل المحاكم الابتدائية الوحيدة المختصة بالقضايا المتعلقة بالأطفال. وفي كيفو الشمالية، أجرى الفريق العامل التقني المشترك اتصالات مع السلطات القضائية المحلية المدنية والعسكرية لضمان التطبيق الكامل للأحكام الواردة في التعميم.

56 - ونظمت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية دورات تدريبية بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، إذ ظلت هذه القوات مدرجة، بسبب الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال، في القائمة الواردة في مرفقات تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (A/76/871-S/2022/493). فعلى سبيل

(2) تعمل أربعة من الأفرقة العاملة التقنية المشتركة على مستوى المقاطعات، في كيفو الجنوبية وكيفو الشمالية (غوما وبيني) وإيتوري، بينما يعمل الفريق العامل الخامس على المستوى الوطني، في كينشاسا.

المثال، في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2021، قدمت البعثة تدريبا بشأن منع العنف الجنسي ومكافحته إلى 149 من قادة الوحدات والقضاة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، منهم 10 ضباط رفيعي المستوى. وعقب التدريب، وقع 52 ضابطا التزاما بمكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المتصلة بالعنف الجنسي.

57 - وامتثالا لإجراءات التشغيل الموحدة بشأن التحقق من العمر التي اعتمدها الفريق العامل التقني المشترك في عام 2016، أسفرت عملية فرز المجندين الجدد في صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عن فرز 594 6 مجندا جديدا، وتحديد 113 طفلا من بينهم، تم فصلهم لاحقا قبل التحاقهم رسميا بالقوات. وقدمت فرقة العمل القطرية الدعم لعمليات الفرز في مقاطعة الإكواتور، وكاتانغا العليا، وكينشاسا، وكاساي الوسطى، وكاساي الشرقية، وكونغو الوسطى، وكويلو، وإيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية، وتنجانيقا.

58 - وواصلت فرقة العمل القطرية اتصالاتها بالجماعات المسلحة المدرجة وغير المدرجة في مرفقات تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح، وكانت على اتصال بـ 17 جماعة مسلحة وفصيلا مسلحا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونتيجةً لذلك، وقّع 12 قائدا من قادة الجماعات المسلحة إعلانا انفراديا وخريطة طريق التزموا فيهما بإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال[3]. وفي هذا الصدد، أقرت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تموز/يوليه 2021 إجراءات التشغيل الموحدة الخاصة بها للاتصال بالجماعات المسلحة من غير الدول من أجل إطلاق سراح الأطفال وحمايتهم للاسترشاد بها في تواصل وحوار الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل التابعة للبعثة وغيرها من أفراد البعثة المعنيين مع الجماعات المسلحة.

59 - وأدى الاتصال بالجماعات المسلحة إلى قيام قادتها طوعا بإطلاق سراح 788 طفلا، وهو ما يمثل 20 في المائة من العدد الإجمالي للأطفال الذين تم فصلهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

باء - المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب

60 - استمرت جهود المساءلة التي تبذلها الحكومة في إطار مواصلة تنفيذ قانون حماية الطفل لعام 2009، الذي ينص، في جملة أمور، على أن تجنيد الأطفال جريمة يعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى 20 عاما.

61 - وحكم على 39 عنصرا من عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بالسجن لمدد تتراوح بين 5 سنوات والسجن مدى الحياة بتهمة اغتصاب أطفال أو قتلهم؛ وحكم على 13 عنصرا من عناصر الشرطة الوطنية الكونغولية بالسجن لمدد تتراوح بين سنتين و 20 سنة بتهمة اغتصاب طفل؛

(3) ماي - ماي ماهيشي (14 أيار/مايو 2020)؛ وماي - ماي أبا نا بالي - بيلينجي (24 حزيران/يونيه 2020)؛ وماي - ماي أبا نا بالي ماندجوسا (5 آب/أغسطس 2020)؛ ونياتورا جان - ماري (7 آب/أغسطس 2020)؛ وماي - ماي أبا نا بالي - ماكيلو (10 تشرين الأول/أكتوبر 2020)؛ وماي - ماي إيلونغا روسيسا (8 كانون الأول/ديسمبر 2020)؛ وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد - بويرا (2 شباط/فبراير 2021)؛ وحركة مناصرة التغيير (9 شباط/فبراير 2021)؛ وماي - ماي موتيتيزي (قوات الوطنيين من أجل الدفاع عن الكونغو - حركة التحرير) (15 حزيران/يونيه 2021)؛ وماي - ماي رايا موتومبوكي - دونات (16 أيلول/سبتمبر 2021)؛ والتجمع الكونغولي لمناهضة الاحتلال والبلقنة (12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021)؛ واتحاد الوطنيين من أجل الدفاع عن الكونغو (23 تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

وحكم على عضو واحد في الجماعة المسلحة التي تدعى تحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة بالسجن مدى الحياة لقتله فتاة. وفي أيلول/ سبتمبر 2021، حكم على تشانس ميهوندا، من ماي – ماي تشانس، وهي جماعة مسلحة يوجد مقرها في كيفو الجنوبية، بالسجن مدى الحياة لارتكابه جرائم حرب بين عامي 2018 و 2020، بما في ذلك تجنيد واستخدام تسعة أطفال على الأقل.

62 - وفي 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، حكمت محكمة العمليات العسكرية في كيفو الشمالية على نتابو نتابيري شيكا، الزعيم السابق لحركة ندوما للدفاع عن الكونغو (المعروفة أيضا باسم ماي – ماي شيكا)، بالسجن مدى الحياة بتهمة ارتكاب جرائم حرب، بما في ذلك الاغتصاب، والقتل، والاسترقاق الجنسي، وتجنيد الأطفال واستخدامهم، والنهب، وتدمير الممتلكات، وانتهاك السلامة البدنية. ويمثل ذلك خطوة هامة إلى الأمام في مكافحة إفلات مرتكبي تجنيد الأطفال وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال من العقاب.

63 - وتم تعليق محاكمات المشتبه في تجنيدهم للأطفال، ومن بينهم بيجيراباغابو ونوهيري من جماعة نياتورا في كيفو الشمالية، وكوبرا ماتاتا من قوات المقاومة الوطنية في إيتوري في كينشاسا، في عام 2021 بسبب القيود المتعلقة بكوفيد-19. وألقي القبض على قائدي ماي – ماي رايا موتومبوكي (فصيل نتارومانغا) وماي – ماي جاكسون في عام 2021 للاشتباه في ارتكابهما جرائم ضد الأطفال، ولا تزال التحقيقات جارية. ويجري التحقيق أيضا بشأن قائد ماي – ماي ماهيشي، الذي لا يزال طليقا. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال التحقيقات جارية بشأن 75 عنصرا من القوات الحكومية اعتقلوا بتهمة العنف الجنسي خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

64 - وواصلت فرقة العمل القطرية تقديم المساعدة إلى سلطات القضاء العسكري في تحقيقاتها وملاحقاتها القضائية من خلال تقديم الدعم للأطفال الشهود فيما يتعلق بكتابة شهاداتهم، وتيسير حماية الضحايا والشهود أثناء جلسات الاستماع العلنية.

جيم - التوعية وتعميم مراعاة حماية الطفل

65 - واصلت فرقة العمل القُطرية الاضطلاع بمبادرات للتوعية من أجل إنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنعها. ومنذ عام 2020، تم تكييف أنشطة التوعية وبناء القدرات مع التدابير المتعلقة بكوفيد-19 المعمول بها. وكلما أمكن ذلك، عقدت دورات تدريبية واجتماعات عبر الإنترنت. ونفذت هذه الأنشطة لصالح أفراد قوات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (216 1 فردا)، والقوات الحكومية (791 2 فردا، من بينهم 246 امرأة على الأقل)، بما في ذلك القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والشرطة الوطنية الكونغولية، والجهاز الوطني للاستخبارات، والإدارة العامة للهجرة.

66 - وواصلت فرقة العمل القطرية العمل مع منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة فيه لزيادة الوعي بشأن حماية الطفل ومنع الانتهاكات الجسيمة. وفي ضوء سياق كوفيد-19، وسعت فرقة العمل القطرية أيضا شبكتها الحالية من الشركاء للإبلاغ عن تنبيهات الحماية وادعاءات الانتهاكات، وتعزيز منع الانتهاكات، بما فيها العنف الجنسي، والتصدي لها. وشارك ما مجموعه 634 6 من قادة المجتمعات المحلية والدينية، وأعضاء المنظمات المحلية والمجتمعية، ومنسقي حماية الطفل المجتمعيين، ومن بينهم 619 1 امرأة على الأقل، في أنشطة التوعية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري وتنجانيقا وكاساي. وتم التركيز بشكل خاص على مقاطعة تنجانيقا تحسبا لإغلاق قواعد بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في كاليمي في حزيران/يونيه 2022.

67 - وبالإضافة إلى ذلك، تم تدريب 248 منسقا (من بينهم 17 امرأة) من الجماعات المسلحة على تنفيذ خرائط الطريق لإنهاء الانتهاكات الجسيمة ومنعها.

خامسا - التدابير البرنامجية

68 - واصلت اليونيسف وشركاؤها دعم الأنشطة المتصلة بتحديد الهوية، والتوثيق، وتعقب الأسر ولم شملها، كما قدمت الدعم بخدمات الرعاية والحماية المؤقتتين والدعم الاجتماعي والاقتصادي والدعم لإعادة الإدماج في المدارس للأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقا بأطراف النزاع، وللأطفال غير المصحوبين بذويهم، والضعفاء، والمتأثرين بالنزاع من أبناء المجتمعات المحلية المضيفة.

69 - وقدمت اليونيسف وشركاؤها المساعدة إلى 449 16 طفلا، كان 52 في المائة منهم فتيات. وحتى كانون الأول/ديسمبر 2021، تلقى 20 في المائة من الأطفال الدعم لبدء الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وتلقى 6 في المائة منهم دعما للعودة إلى المدارس. ومن بين هؤلاء، أتيحت لـ 765 فتى و 031 5 فتاة من ضحايا العنف الجنسي والجنساني إمكانية الحصول على خدمات الاستجابة المتعددة القطاعات التي تقدمها اليونيسف وشركاؤها. وبالإضافة إلى ذلك، جُمِعَ شمل 297 4 فتى و 730 فتاة كانوا مرتبطين سابقا بأطراف نزاع بأسرهم.

70 - وفي انتظار لم شمل الأسرة أو غير ذلك من الحلول الدائمة المناسبة، يمكن للأطفال الحصول على خدمات شاملة، مثل الإحالات إلى الرعاية الطبية والدعم النفسي والاجتماعي والأنشطة الترفيهية. وفي حين أن تحديد الهوية والرعاية المؤقتة ولم الشمل تشكل محور التركيز البرنامجي، فإن إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقا بأطراف النزاع لا تزال تشكل تحديا بسبب عدم وجود تمويل طويل الأجل يمكن التنبؤ به والضعف الكبير للنسيج الاجتماعي والاقتصادي السائد في المناطق الأصلية للأطفال، مما يحد من فرص إعادة الإدماج.

71 - وبالإضافة إلى ذلك، استفاد 825 309 من الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح والتشريد القسري، والأطفال في حالات الانفصال الأسري، وغيرهم من الأطفال الضعفاء من أبناء المجتمعات المضيفة، من المساعدة النفسية الاجتماعية، بما في ذلك مجموعات المناقشة، والوصول إلى الأماكن الملائمة للأطفال، والدعم النفسي والاجتماعي الفردي. وشملت الأنشطة المقدمة، في جملة أمور، أنشطة ترفيهية ورياضية، ومناهج دراسية لتعلم المهارات الحياتية، وجلسات توعية بشأن مواضيع مختلفة، تتراوح بين النظافة الشخصية والحماية والعنف الجنساني.

72 - وواصلت اليونيسف دعم الاستفادة من تسجيل المواليد في غضون الفترة القانونية المحددة في 90 يوما، ودعمت كذلك تسجيل أكثر من 000 300 طفل بعد الإطار الزمني القانوني من خلال أحكام تكميلية. ومنذ عام 2020، أثر نقص التمويل سلبا على هذه التدخلات. وعلى الرغم من ذلك، دعمت اليونيسف ما لا يقل عن 907 أطفال أطلقت جماعات مسلحة سراحهم بتقديم شهادات ميلاد، وهو انخفاض مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق (انظر S/2020/1030).

سادسا - ملاحظات وتوصيات

73 - يساورني بالغ القلق إزاء العدد الكبير باستمرار للانتهاكات الجسيمة التي لا تزال ترتكبها جميع أطراف النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ضد الأطفال. وإني أدين هذه الانتهاكات وأكرر دعوتي جميع الأطراف إلى إنهائها ومنعها والوفاء بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

74 - وألاحظ انخفاض العدد الإجمالي للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، الذي يفسره انخفاض حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم وفصلهم عن أطراف النزاع خلال الفترة قيد الاستعراض. ومع ذلك، فعلى الرغم من هذا الانخفاض، ونتيجة لديناميات النزاع وتجاذباته، لا يزال تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح مرتفعا جدا، وهو الانتهاك الذي تحققت منه الأمم المتحدة في غالب الأحيان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، يساورني بالغ القلق إزاء تزايد جميع الانتهاكات الجسيمة الأخرى خلال الفترة نفسها، لا سيما قتل الأطفال وتشويههم، والهجمات على المدارس والمستشفيات.

75 - وأرحب باستمرار التزام حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بتوطيد مكاسب خطة عملها لعام 2012 وبالمنع المستدام لتجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب قواتها المسلحة والأمنية، بما في ذلك من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على التدابير والآليات الواردة في الخطة. ومما يشجعني أن الأطفال القلائل الذين تم التحقق من استخدامهم من قبل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قد أطلق سراحهم في غضون أسابيع، وأحث الحكومة على مواصلة بذل جميع الجهود لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل قواتها، ومحاسبة من تثبت مسؤوليتهم عن هذه الأعمال.

76 - وأكرر دعوتي الحكومة إلى التعجيل بتنفيذ جوانب خطة عملها لعام 2012 المتعلقة بالعنف الجنسي ضد الأطفال، إذ لا تزال القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات الأمنية الحكومية الأخرى من كبار مرتكبي هذا النوع من الانتهاكات. والعنف الجنسي ضد الأطفال، من بين الانتهاكات الجسيمة الستة، هو أيضا الانتهاك الذي ينسب في كثير من الأحيان إلى القوات الوطنية الكونغولية.

77 - وأرحب بالجهود الجارية التي تبذلها الحكومة لمحاسبة مرتكبي أعمال التجنيد والاستخدام، والعنف الجنسي، وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وأرحب بكون الملاحقات القضائية للمشتبه في ارتكابهم لهذه الانتهاكات شملت أفرادا من قوات الأمن الحكومية. وأشجع الحكومة على مواصلة جهودها من أجل كفالة المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، ولا سيما العنف الجنسي، باعتبار ذلك سبيلا أساسيا لتعزيز منع الانتهاكات.

78 - وعلى الرغم من الانخفاض الملحوظ في حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم، ما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء الأعداد الكبيرة من هذه الحوادث، لا سيما وأنها ترتكب من جانب عدد متزايد من الجماعات المسلحة. وأحث قادة هذه الجماعات على الوقف الفوري لتجنيد الأطفال واستخدامهم وعلى تسريح الأطفال، دون قيد أو شرط، من صفوفها. ومما يشجعني أن العديد من قادة الجماعات المسلحة قرروا التعاون مع الأمم المتحدة لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال وغيره من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، من خلال الحوار والتوقيع على إعلانات انفرادية وخرائط طريق. وأرحب بإطلاق سراح الأطفال نتيجة لهذه الحوارات. وأحث الجماعات، ولا سيما تلك التي أدرجت في مرفقات تقريري عن الأطفال والنزاع المسلح (A/76/871-S/2022/493)، التي لم تدخل بعد في حوار مع الأمم المتحدة ولم توقع بعد على التزامات بإنهاء

الانتهاكات الجسيمة ومنعها، على أن تفعل ذلك. وأشيد بحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لدعمها جهود الاتصال تلك التي تقوم بها الأمم المتحدة.

79 - وأشير مع القلق إلى العدد الكبير من الأطفال المحتجزين بسبب ارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة، وأدعو الحكومة إلى معاملة هؤلاء الأطفال كضحايا في المقام الأول، وعدم احتجازهم إلا كملاذ أخير لأقصر فترة زمنية مناسبة، وتسليمهم إلى الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل، تمشيا مع توجيهاتها لعام 2013 والقواعد و المبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة (مبادئ باريس)، التي أيدتها.

80 - ويساورني القلق إزاء الزيادة الحادة في قتل الأطفال وتشويههم بسبب العمليات العسكرية، والمواجهات بين الأطراف، والهجمات على المدنيين، وفي سياق العنف القبلي، وكلها تلحق خسائر فادحة بالأطفال. وأدعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن استهداف الأطفال، والمدنيين عموما، واتخاذ جميع التدابير اللازمة للتقليل إلى أدنى حد من أثر عملياتها وأنشطتها على المدنيين، بمن فيهم الأطفال. وألاحظ الجهود التي تبذلها الحكومة، من خلال الفريق العامل التقني المشترك، للحد من التهديدات التي يتعرض لها الأطفال أثناء العمليات العسكرية في إطار حالة الحصار في إيتوري وكيفو الشمالية.

81 - ويشكل العدد الكبير المتزايد والمستمر من حوادث العنف الجنسي ضد الأطفال مصدر قلق بالغ، وأدعو الحكومة إلى تنفيذ التزاماتها بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وإعطاء الأولوية لحصول الضحايا على الخدمات.

82 - وأشعر بالقلق إزاء تصاعد الهجمات على المدارس والمستشفيات، في سياق تزايد العنف القبلي والعمليات العسكرية. وأحث جميع الأطراف على إنهاء ومنع الهجمات على المدارس والمستشفيات، والأشخاص المشمولين بالحماية ممن لهم صلة بها، واتخاذ التدابير اللازمة لوقف الهجمات العشوائية ضدهم وضمان عدم استخدام المرافق التعليمية والطبية لأغراض عسكرية. وأشجع الحكومة على مواصلة جهودها لتنفيذ إعلان المدارس الآمنة، الذي أيدته.

83 - ويساورني القلق كذلك إزاء العدد الكبير باستمرار من الأطفال المختطفين، لغرض التجنيد والاستخدام في المقام الأول، مع ملاحظة أن عمليات الاختطاف كثيرا ما تكون متشابكة مع انتهاكات أخرى. وأحث جميع الأطراف، ولا سيما الجماعات المسلحة، على الكف عن هذه الممارسة وإطلاق سراح الأطفال من الأسر حتى يتمكنوا من العودة إلى أسرهم ومجتمعاتهم المحلية بأمان وكرامة.

84 - وأرحب بالبرنامج الجديد لنزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار، مع ملاحظة التعاون الوثيق بين الحكومة والأمم المتحدة في إعداده. وأحث الحكومة على إيلاء اعتبار خاص للأطفال واحتياجاتهم في إطار تنفيذه.

85 - وما زال القلق الشديد يساورني إزاء الافتقار إلى التمويل الذي يمكن التنبؤ به لبرامج إعادة الإدماج الطويلة الأجل للأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقا بقوات وجماعات مسلحة، ما يعوق إعادة إدماجهم بفعالية واستدامة في مجتمعاتهم المحلية. وأحث مجتمع المانحين، إلى جانب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، على دعم برامج إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي التي يمكن أن تقلل من مخاطر تجنيد الأطفال وإعادة تجنيدهم وتسهم في إحلال السلام والاستقرار في البلد، مع التذكير في الوقت نفسه بأن التنمية الشاملة والمستدامة هي الحل الطويل الأجل لمعالجة دوافع النزاع والهشاشة في البلد.